

الصبر: أشكر «الأنباء» لتغطيتها المتميزة

أشاد مدير إدارة الإعلام الأمني الناطق الرسمي في وزارة الداخلية العميد محمد الصبر بتغطية وسائل الإعلام للاجتماع الثاني للجنة الإعلام الأمني بمجلس التعاون لسدول الخليج العربية الذي انعقد في البلاد خلال الفترة من 4 - 5 الشهر الجاري، وحرص العميد الصبر كعادته على ارسال برفقة الي «الأنباء» بعد تغطيتها الخبرية للاجتماع ووصفها بالمتميزة.



خلال لقاء إعلامي عقدته الإدارة العامة للإطفاء في فندق موفتبيك البدع

المنصوري: لا صحة لوجود تجاوزات في صناعة زورق الإطفاء «مجاوب» وعلى المشككين العودة إلى تقرير «المحاسبة» و«المالية» حول هذا المشروع الحيوي

المواطن والمقيمين إلى اغلاق الاجهزة الكهربائية أثناء سفرهم لاسيما الادوات الكهربائية غير الضرورية مشيراً إلى أن ذلك يساهم في التقليل من استخدام الكهرباء فضلاً عن تفادي اي عطل قد يحدث في المنزل.

وأوضح المقدم الامير انه يجب على المسافرين فور وصولهم إلى البلدان التي يقضون بها الإجازة عليهم معرفة أرقام هواتف الطوارئ تحسباً لأي طارئ قد يحصل معهم.

من جانبه كشف مدير اطفاء الجهراء المقدم محمد الشطي عن انشاء مراكز إطفاء جديدة في عدد من المحافظات لتغطية الأمان السكنية والمدن الجديدة.

من جهته قال مدير اطفاء محافظة العاصمة المقدم حمد الهذلي أن كل مبنى يزيد ارتفاعه على 24 متراً أو يزيد على 8 ادوار يعد من المباني العالية حسب تعريف الجمعية الوطنية للحماية من الحرائق حيث أن ثمة تعريفاً آخر للمباني العالية على أنها المباني التي يزيد ارتفاعها على 12 طابقاً ويمكن تصنيفها مع المباني العالية والتي تتراوح بين 13 و30 طابقاً والمباني العالية جداً وهي المباني التي يتراوح ارتفاعها بين 45 و60 طابقاً والمباني الشاهقة وهي المباني التي يتراوح ارتفاعها بين 60 و60 طابقاً والتي يزيد ارتفاعها على 60 طابقاً.

منطقة العارضية وذلك بسبب عدم وجود اجراءات السلامة الوقائية في المختبر أكد اللواء المنصوري أن جميع وكلاء الوزارات مسؤولينهم اخضاع المنشآت المملوكة لتلك الوزارات لدراسة الإطفاء حيث أنه في السابق لم يكن الوضع هكذا وليس هناك اي نص يستثني اي جهة حكومية من اشتراطات الإطفاء.

وأوضح المنصوري ان الإدارة العامة للإطفاء خاطبت وكلاء الوزارات الحكومية لازالة جميع المبانى المصنوعة من الصاج او المواد القابلة للاشتعال من ضمنها الشاليهات.

من جهته قال نائب المدير العام لشؤون الوقاية العقيد خالد الزيد ان الإدارة العامة للإطفاء والبلدية

تنسق فيما بينها في التغلب على اوجه القصور التي تتعلق بالأمن

السلامة القائمة بالسكن الخاص مشيراً إلى ان تفتيش السكن الخاص بإجراءات الامن والسلامة ليس بالأمر السهل موضحاً ان للسكن الخاص حرمة ولا يجوز تفتيشه ويجب على اصحاب السكن الخاص ان يوفروا اشتراطات الامن والسلامة في منازلهم.

واضاف نحاول من خلال تلمسنا للمشكلات ايجاد حلول بالتنسيق مع بلدية الكويت لوضع اشتراطات الامن والسلامة في السكن الخاص. ومن جانبه دعا مدير العلاقات العامة والإعلام المقدم خليل الأمير



جانب من قياديي القيادة العامة للإطفاء

جميع افرع الجمعيات التعاونية بعد شهر رمضان المقبل وذلك بعد الاجتماع الأخير الذي عقد مع اتحاد الجمعيات لتوفير هذا المنتج وتسويقه للناس من أجل حمايتهم حيث سيكون يسعر التكلفة مشيداً في الوقت نفسه بالاستجابة السريعة التي قام بها اتحاد الجمعيات التعاونية لتوفير هذه السلعة موضحاً ان السلعة ليست تجارية يراه منها الربح بقدر ما هي رسالة للناس وحمائيتهم. وفيما يتعلق بحريق المختبر التابع لمحة الصرف الصحي في

البارد على من يستحق الرد حيث كان رأي ديوان المحاسبة واضحا في هذه المسألة كجهة رقابية وكذلك وزارة المالية حيث أثبتنا عدم وجود اي تجاوزات مالية بهذا المشروع، معقبا المنصوري «إن مشكلتنا اذا ما كان لك صوت قالوا فلان حرامي.. بس لا نتوق لا تخاف».

ولفت المنصوري الى ان عدد المتقدمات من طالبات الثانوية العامة للالتحاق بدورة رقيب مفتش وقاية من العنصر النسائي بلغ 15 فتاة فقط، لافتاً إلى ان العدد المطلوب هو 20 فتاة، مشدداً



اللواء جاسم المنصوري خلال اللقاء

باشتراطات السلامة المعتبرة. وشدد المنصوري على ان الحديث حول تغيير مكان صناعة الزورق «مجاوب» والذي يبلغ طوله 40 متراً وبتكلفة تصل إلى 5 ملايين دينار من الصين إلى كوريا الجنوبية لرداءة في الصنع وضعف في الهيكل الأساسي لا أساس له من الصحة، مشيراً إلى ان الزورق «مجاوب» تم بناؤه على أحدث ما توصلت إليه صناعة الزورق في العالم مؤكداً «ان الزورق الذي بني في كوريا بنى وفق معايير مالية ومحاسبية رقابية سليمة». وأضاف «بمجرد التشيك قمنا

التأمين ضد الحريق ستكون مكلفة هي أيضاً بالتفتيش عن المخالفات ومحاربة كل ما من شأنه تعويض المنشأة المؤمنة للخطر في حال الحريق، مما سيوفر علينا الكثير من الوقت والجهد ويعمل على الحد من استنزاف الممتلكات. وأوضح ان هذا النظام في حال تطبيقه سيقوم بضبط المنازعات المختلفة التي تتم بين شركات التأمين والملوك والتي يكون السبب الرئيسي فيها هو عدم توفير اشتراطات الوقاية في المباني بكل أشكالها، سواء الصناعية أو المهنية أو الحرفية، وبذلك سيكون المالك مكلفاً بشكل أساسي لحماية منشأته عن طريق حرصه على توفير كل اشتراطات السلامة، وكذلك شركة التأمين ستكون مكلفة بعمل التفتيش اللازم الذي يضمن لها عدم دفع المبالغ الضخمة لتعويض عن التأمين.

وأوضح المنصوري خلال كلمته أن الإدارة العامة للإطفاء تهدف من عملية ربط رخصة الإطفاء ببوليصة التأمين إلى الحد من الخسائر وتوفير التأمين ضد الحريق لجميع المنشآت. وذكر المنصوري ان ممثلي شركات التأمين ابدوا عدم تعاون في الاجتماعات السابقة، مشيراً إلى ان هذا النظام في حال تطبيقه سيكون شبيهاً بنظام التأمين على المركبات المعمول به في الوقت الحالي، مشيراً إلى ان شركات التأمين المختلفة التي سستيم تصنيفها وفق آلية دقيقة لاعتماد

مصرع حدث وأربعيني في حادثين مروريين على «السادس» و«الصلبيخات»



السيارة الأميركية أسفل الشجرة بعد الحادث المأساوي على الدائري السادس

شهدت البلاد في غضون الـ 24 ساعة الماضية سلسلة من الحوادث المرورية المؤسفة والتي أسفرت عن مصرع مواطنين وإصابة نحو 8 أشخاص آخرين من جنسيات مختلفة.

وكان أبرز الحوادث وأكثرها مأساوية ما شهده طريق الدائري السادس مقابل منطقة الصليبية عندما وقع حادث تصادم وانقلاب مركبة أميركية أسفر عن مصرع حدث كويتي (17 عاماً) وإصابة 3 مواطنين آخرين تم نقلهم للعلاج في مستشفى الجهراء بواسطة رجال الطوارئ الطبية ابراهيم محمود ومحمد الخباز ومحمد الخالدي وحيدر علي، وكان الحادث قد أدى إلى انقلاب المركبة الأميركية واصطدامها بأحدى الأشجار ما أدى إلى وفاة الحدث فور وقوع الحادث.

وعلى شارع أبو ظبي مقابل الصليبيخات توفي مواطن (40 عاماً) اثر حادث انقلاب مركبته على جانب الطريق. وإلى منطقة الأندلس حيث أصيب هندي (51 عاماً) بإصابات متفرقة اثر تعرضه للدهس، وتمثلت إصابات الأسبوي في كسور متفرقة، ونقل إلى مستشفى الصباح بواسطة رجل الطوارئ شادي أيوب وآل عمران.

وعلى طريق الدائري الرابع أصيب كويتي وباكستانيان ونقل المصابون للعلاج في مستشفى الجهراء بواسطة عدنان الظفيري ومساعد السعيد وتامر جاد. وعلى الدائري الخامس أصيبت مواطنة بكسور ونقل للعلاج في مستشفى مبارك بواسطة عثمان أبو طيبان وعلي العنزى.

إميركي - محمد الدشيش

مركز رياض



المريض العقلي لا يسأل قانوناً عن بلاغته الكاذبة

من واقع بياناته ورقم هاتفه الذي ظهر لدى رجال غرفة العمليات الذين تلقوا البلاغ منه وباستدعاء المبلغ تبين أنه مواطن ثلاثيني وأنه يعاني من عارض نفسي ويتحدث بطريقة غير مفهومة وغير طبيعية وأنه سبق من قبل أن يبلغ عن واقعتين لحادثتي اغتيال - تلك هي الواقعة التي استدعت انتباهي وأردت أن أثيرها بمنظور



بفلم: المحامي رياض الصانع

كثير من الناس يحبون أفلام «الأكشن»، وعادة ما يحاولون وصفها بطريقتهم الخاصة بل يصل بهم الأمر إلى يتخيلوها حقيقية ويقدموا حولها بلاغات إلى بدالة الداخلية، كان يقوم مثلاً أحدهم وجراء تعرضه لعارض عقلي معين (مرض نفسي أو عقلي) بالإبلاغ عن حدوث جريمة قتل لم تحدث إلا في خياله، وهنا

يكون قد ارتكب فعلاً يفترض أنه يجرمه عليه القانون وهو إزعاج السلطات والتقدم ببلاغ كاذب ولكن لا يسأل جنائياً غير الإنسان العاقل فالإرادة هي قوام الركن المعنوي والإرادة لا تكون إلا للإنسان العاقل فإذا انتفى أحد هذين الشرطين أو كلاهما تجردت الإرادة من القيمة وتوافر بذلك مانع من المسؤولية، وعلى أي حال ما دعائي لسرد ذلك ما قرأته في صحيفة «الأنباء» بعددها رقم 12315 بتاريخ 2010/7/2 أن رجال مباحث الأحمدية في بداية الأسبوع الماضي ورد إليهم من عمليات الداخلية ما يفيد قيام سيارة أميركية سوداء بمطاردة شاحنة على طريق دائري السابغ وإطلاق النار على سائقها وروى المبلغ لعمليات الداخلية هذا المشهد كأنه شاهد فيلم «أكشن» أجنيا وقدم بيانات وأرقام لوحة السيارة الأميركية، الأمر الذي جعل رجال مباحث الأحمدية يقومون بجمع تحرياتهم حول الواقعة لضبط صاحب السيارة الأميركية، وقد توصلوا إلى صاحب السيارة السوداء المدلى بأرقامها وبسؤاله عن حقيقة تواجده بالدائري السابغ في الفترة التي وصل إليها بلاغ العمليات عن مطاردته للشاحنة نفى صاحب السيارة أنه كان في ذلك المكان وقتها ونفى أن يكون قد أطلق نارا فزعوا عن عدم امتلاكه لسلاح ناري، وهو ما تاكدت منه تحريات المباحث باستدعاء صاحب الشاحنة والتي قدم رقم لوحاتها المبلغ في بلاغه ونفى صاحب الشاحنة وسائقها تعرضهما لإطلاق نار في ذلك الوقت أو أن احدا طاردهما من قبل، وإزاء نفى صاحبي السيارة السوداء والشاحنة قام رجال المباحث باستدعاء المبلغ وذلك

الصدفة تكشف مروج مخدرات يعمل لصالح سجين في المركزي

قادت الصدفة رجال مباحث الأحمدية إلى اكتشاف باكتاني يتاجر لحساب نزيل في السجن المركزي حيث عرفه على 3 لفافات من الهيروين أقر بأنه كان يصدد القائنها على مقربة من إحدى حاويات القمامة في منطقة المنقط.

وقال مصدر أمني أن رجال المباحث أثناء جولة روتينية اشتبهوا في مركبة يقودها آسيوي وعندما طلب منه التوقف رفض ثم توقف وحاول الهرب جرياً على الأقدام ليتم توقيفه وبتفتيشه عثر رجال المباحث معه على 3 لفافات من الهيروين حيث اعترف بأنه كان يصدد ترك هذه اللفافات وأنه يتاجر لحساب نزيل في المركزي وتمت إحالة الباكستاني إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

العثور على لقيط حي قرب ملعب كرة سلة على الواجهة البحرية

نقل طفل حديث الولادة إلى مستشفى مبارك الكبير ووصفت حالته بالجدية، وذلك إثر وجوده موضوعاً في لفافة على الواجهة البحرية، فيما كلف رجال إدارة بحث وتحري محافظة حولي بالبحث عن هوية من تخلص من الطفل الذي يرجح ان يكون جراً حمل سفاح وسجلت قضية العثور على لقيط.

وقال مصدر أمني ان بلاغا ورد بعد منتصف الليل يتضمن وجود لقيط الى جوار احد ملاعب كرة السلة وفور تلقي البلاغ تم توجيه سيارة إسعاف بقيادة عبدالله الهلالي وتامر السيد، وتبين ان الطفل ذكر ومرم على ولادته أسبوع.

عدل وحاكم

إعداد: مؤمن المصري

حجز دعوى قاتل طليق صديقه لجلسة 20 الجاري للحكم

منزل طليقة المجني عليه عنوة دون موافقتها وإذنها.

و بدأت شرارة هذه القضية عندما قام المتهم الأول بالاتصال بصديقه والتي تدعى أنها متزوجة منه عرفياً في ساعة متأخرة من الليل وعندما سمع صوت المجني عليه وهي من كان متزوجاً من صديقة المتهم الأول وهي من جنسية خليجية وتقطن في منطلقة حولي. ويسمع صوت شخص مع صديقه غضب المتهم الأول واتصل باصدائه وتوجهوا إلى شقة صديقه ودخلوا المنزل عنوة وأخذوا المجني عليه من غرفة النوم، وقام المتهم الأول بضربه على رأسه بسكين في حين قام الثاني بضربه بماسورة معدنية أما المتهم الثالث والرابع فتقاروا بضرب المجني عليه مما أدى إلى وفاته متأثراً بالإصابات التي تسببوا فيها. من ناحية أخرى أجلت الدائرة نفسها قضية قتل عمد ثانية منهم فيها أربعة مواطنين بقتل مواطن آخر لجلسة 8/3 لسداد رسوم الدعوى المدنية والاستعداد والتصوير.

حجزت محكمة الجنائيات أمس برئاسة المستشار عبدالناصر خريبط وأمانة سر هشام سماحة دعوى قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد، متهم فيها 4 متهمين لجلسة 20 الجاري للحكم بعد أن استمعت لدفاع المتهمين والمدعين بالحق المدني.

وقد ترافع المحاميان نواف الباسين وعباس علي أحمد عن المدعين بالحق المدني وطلبوا توقيع أقصى العقوبة على المتهمين وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة. ومثل المتهمين، المحامون علي العصفور وفهاد العجمي وحمد المولة وتهاني الظفيري الذين طالبوا بتعديل القيد والوصف من القتل العمد إلى ضرب أفضى إلى الموت نافرين وجود عنصر سبق الإصرار إلى القضية. كتبت النيابة العامة قد أسندت إلى المتهمين أنهم قاموا بقتل المجني عليه عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل المجني عليه في منزل طليقته. واتهمت النيابة المتهمين أيضاً بدخول